المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATIONAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS

ICRF

اعتقالات ومداهمات تعسفية من قبل قوات الحرس الوطني في محافظة السويداء

– تقرير حقوقي–

- **تاريخ الإصدار 29 نوفمبر 2025**
- **إعداد فريق التوثيق الميداني، وحدة الرصد الحقوقي**
- **الموقع الرسمي** www.icrights.org

التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية

أولاً – موجز تنفيذي

يرصد هذا التقرير قيام قوات الحرس الوطني، التابعة لسلطات الأمر الواقع في محافظة السويداء، بتنفيذ حملة أمنية واسعة النطاق بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 شملت مدينة السويداء ومدينة شهبا، تخللها مداهمات لمنازل واعتقالات تعسفية بحق عدد من الأشخاص على خلفية اتهامات ذات طبيعة سياسية وأمنية. تشير المعلومات المتوفرة، بما في ذلك توثيق مرئي لعملية اعتقال عنيفة داخل أحد المنازل، إلى استخدام قوة مفرطة وغير متناسبة، وحرمان المحتجزين من الضمانات الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة، وعدم الكشف عن أماكن الاحتجاز فوراً، بما يثير مخاطر جدية تتصل بالاعتقال التعسفي، وسوء المعاملة، وربما الاختفاء القسري المؤقت.

تتعارض هذه الممارسات مع التزامات جميع الأطراف، بما فيها السلطات القائمة بحكم الأمر الواقع، بموجب قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما ما يتعلق بالحق في الحرية والأمان الشخصي، وحظر التعذيب وسوء المعاملة، وضمان المحاكمة العادلة، والحق في الرعاية الصحية أثناء الاحتجاز.

ثانياً – معلومات عامة عن الحادثة

المحافظة: محافظة السويداء

المكان: مدينة السويداء – مدينة شهبا

تاريخ الحدث: 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

تاريخ التوثيق: 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

الجهة المسؤولة: قوات الحرس الوطني التابعة لسلطات الأمر الواقع في السويداء

تصنيف الانتهاكات المحتملة:

–اعتقالات تعسفية

–مداهمات لمنازل من دون مذكرات قانونية

–استخدام القوة المفرطة أثناء التوقيف

–انتهاك الحق في الحرية والأمان الشخصي

–انتهاك سلامة الجسد واحتمال التعرض لسوء المعاملة

–حرمان الموقوفين من الضمانات الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة

–استغلال تهم أمنية فضفاضة لتجريم الخصوم السياسيين أو المعارضين
–إساءة استخدام السلطة في سياق صراع داخلي ذي طبيعة سياسية/أمنية

ثالثاً – تفاصيل الوقائع الميدانية

1. السياق العام للحملة الأمنية

بحسب ما وثّقه المركز الدولي للحقوق والحريات من خلال مصادر ميدانية في محافظة السويداء، نفّذت قوات الحرس الوطني يوم السبت 2025/11/29 استنفاراً أمنياً واسعاً ترافق مع انتشار كثيف لعناصرها في عدد من أحياء مدينة السويداء ومدينة شهبا. وقد رافق هذا الانتشار تنفيذ مداهمات لمنازل وعمليات توقيف استهدفت أشخاصاً تتهمهم سلطات الأمر الواقع بمحاولة "زعزعة أمن السويداء" أو المشاركة في نشاطات مناهضة لها.

2. الاعتقالات في مدينة السويداء

أفادت المصادر الميدانية باعتقال عدد من المطلوبين وفق اتهامات متصلة بـ"محاولة زعزعة أمن السويداء"، وهم بالأحرف الأولى:

–م. ر
–ع. أ
–ص. ن
–ر. م

كما تواصلت عمليات البحث عن كل من م. ط وأشخاص آخرين، على خلفية اتهامات تتعلق بالمشاركة في نشاط معارض لسلطات الأمر الواقع. لم تُعلن السلطات عن أوامر قضائية مسبقة أو مذكرات رسمية صادرة عن جهة قضائية مختصة، كما لم تُنشر أي بيانات رسمية توضح الأساس القانوني للاعتقال أو أماكن الاحتجاز.

3. الاعتقالات في مدينة شهبا

في مدينة شهبا، وثق المركز قيام قوات الحرس الوطني باعتقال ض. ط ونقله مباشرة إلى السجن للتحقيق، من دون إصدار توضيحات رسمية بشأن طبيعة التهم، أو مكان الاحتجاز، أو ضمان حق العائلة في التواصل معه أو الاستعلام عن وضعه القانوني.

4. اعتقالات إضافية على خلفية ما تصفه سلطات الأمر الواقع بـ"محاولة الانقلاب"

تشير المعلومات الواردة إلى أن الحرس الوطني نفّذ سلسلة اعتقالات أخرى استهدفت أشخاصاً تتهمهم سلطات الأمر الواقع بالمشاركة فيما تصفه بـ"محاولة الانقلاب"، وهم:

- رائد المتني
- عاصم أبو فخر
- غاندي أبو فخر
- ماهر فلحوط
- حسام زيدان
- سلمان زيدان
- علم زيدان

تُظهر طريقة التنفيذ وسرعة الاعتقالات وغياب الشفافية أن الحملة ذات طابع منظم، وتتم خارج إطار رقابة قضائية مستقلة، وباستخدام أدوات أمنية عنيفة، من دون تقديم ضمانات كافية لاحترام الحقوق الأساسية للمحتجزين.

رابعاً – التوثيق المرئي وتحليل الدليل المصوَّر

1. وصف مختصر لمحتوى الفيديو

تلقّى المركز الدولي للحقوق والحريات مقطع فيديو موثوق المصدر يظهر عملية اعتقال عنيفة داخل أحد المنازل في مدينة السويداء، يُعتقد أنها جزء من الحملة الأمنية المشار إليها.

يُظهر الفيديو ثلاثة إلى أربعة عناصر يرتدون لباساً مموهاً، يقومون بتثبيت رجل مدني على الأرض بقوة، داخل غرفة مغلقة ذات إضاءة قريبة، ما يرجح أن العملية تمت في منزل أو مكان مغلق وليس في مكان عام. تتضمن مشاهد الفيديو:

- الضغط على رأس الشخص الموقوف لمنع حركته
- السيطرة على ذراعيه بطريقة قسرية
- حركات وضغوط متكررة على الوجه والفم تعيق التنفس والكلام
- ظهور آثار دماء على يد الموقوف، بما يرجّح تعرضه لإصابة أو ضرب مباشر

–ظهور أداة طبيةIV على الأرض بالقرب من الموقوف، بما قد يشير إلى أنه كان في حالة صحية حساسة أو كان يتلقى علاجاً طبياً في وقت قريب من عملية المداهمة

2. الدلالة الحقوقية للتوثيق المرئي

يشير الجمع بين عنف طريقة التوقيف ووجود تجهيز طبي قريب من الموقوف إلى استخدام قوة غير متناسبة، خاصة في سياق توقيف شخص يبدو أنه مريض أو يتلقى علاجاً طبياً. كما تعكس طبيعة المكان (غرفة مغلقة داخل منزل) نمط المداهمات المفاجئة للمنازل الخاصة من دون وضوح في الأساس القانوني أو مراعاة لحقوق الساكنين.

خامساً – التقييم القانوني

1. الحق في الحرية والأمان الشخصي ومنع الاعتقال التعسفي

– ينص القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، على حظر الاعتقال التعسفي وضرورة أن يكون أي توقيف مبنياً على أساس قانوني واضح، وفق إجراءات يحدّدها القانون، وتحت رقابة قضائية مستقلة.

– عدم إبراز مذكرات توقيف صادرة عن جهة قضائية مختصة، وعدم إبلاغ المحتجزين فوراً بأسباب توقيفهم، وغياب المعلومات الشفافة حول أماكن الاحتجاز، كلها عناصر تُشير إلى احتمالية وقوع اعتقال تعسفي.

2. حظر التعذيب وسوء المعاملة واستخدام القوة المفرطة

–المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين تشدد على أن استخدام القوة يجب أن يكون ضرورياً ومتناسباً مع مستوى التهديد، وأن يتم احترام كرامة الإنسان في جميع الأحوال.

–المشاهد التي تُظهر الضغط على رأس ووجه الموقوف، بما يمكن أن يعطل التنفس أو الكلام، واستمرار السيطرة العنيفة عليه رغم وجود مؤشرات على حالة صحية حساسة (وجود كانولا طبية) ، توحي باستخدام قوة تتجاوز الحد الضروري لعملية التوقيف، وقد ترقى إلى مستوى المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

3. الحق في الرعاية الصحية أثناء الاحتجاز

– يفرض القانون الدولي التزاماً على السلطات، بما فيها سلطات الأمر الواقع التي تمارس وظائف شبيهة بوظائف الدولة، بضمان الرعاية الصحية اللازمة لأي شخص يُحتجز لديها، وعدم تعريضه لإجراءات من شأنها أن تفاقم وضعه الصحي.

– وجود تجهيز طبي بالقرب من الموقوف، مع عدم وجود مؤشرات في الفيديو على اتخاذ تدابير لحماية حالته الصحية أثناء عملية التوقيف، يثير مخاوف جدية بشأن احترام هذا الالتزام.

4. ضمانات المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجبة

– إن اتهام الأفراد بعبارات فضفاضة مثل "زعزعة الأمن" أو "محاولة الانقلاب" دون توضيح دقيق للوقائع والأدلة، ومن دون تمكينهم من التواصل الفوري مع محامين ومع عائلاتهم، يتعارض مع الضمانات الدنيا للمحاكمة العادلة.

– عدم الإعلان عن أماكن الاحتجاز في المراحل الأولى وعدم السماح بالتواصل مع العائلة أو محامٍ قد يرقى إلى اختفاء قسري مؤقت، وهو انتهاك خطير يضاعف خطر التعرض للتعذيب وسوء المعاملة.

5. إساءة استخدام السلطة في سياق صراع داخلي

–يوحي النمط الوصفي للحملة الأمنية، الذي يستهدف أشخاصاً على خلفية سياسية/أمنية مرتبطة بانتقاد أو معارضة سلطات الأمر الواقع، بوجود شبهة إساءة استخدام للسلطة بهدف ردع الخصوم السياسيين أو المعارضين، وليس حصراً حفظ الأمن العام وفق معايير قانونية محددة.

سادساً – الاستنتاجات

I. تُظهر المعلومات المتاحة، بما في ذلك الشهادات الميدانية والتوثيق المرئي، أن قوات الحرس الوطني في السويداء نفّذت حملة اعتقالات ومداهمات تُفتقر إلى الأساس القانوني الواضح والشفافية، وتتضمن استخداماً مفرطاً للقوة.

II. تشكل هذه الممارسات انتهاكاً محتملاً للحق في الحرية والأمان الشخصي، وحظر الاعتقال التعسفي، وضمانات المحاكمة العادلة، وحظر سوء المعاملة، والحق في الرعاية الصحية أثناء الاحتجاز.

III. إن طابع الاتهامات المطروحة، ذات الصبغة السياسية/الأمنية، والافتقار إلى الإجراءات القضائية المستقلة، يعزز مخاوف من أن تكون هذه الحملة جزءاً من سياسة أوسع تستهدف تقييد الفضاء المدني وإسكات الأصوات المعارضة.

سابعاً – التوصيات

أولاً – سلطات الأمر الواقع وقوات الحرس الوطني في السويداء:

1. الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص الذين تم اعتقالهم تعسفاً، أو عرضهم دون إبطاء على قضاء مستقل ومحايد، مع ضمان تمتعهم بكافة ضمانات المحاكمة العادلة.

2. الكشف عن أماكن احتجاز جميع الأشخاص المذكورين في هذا التقرير، وتمكينهم من التواصل مع عائلاتهم ومحاميهم، وضمان زيارة جهات مستقلة لمراكز الاحتجاز.

3. فتح تحقيق مهني وشفاف في مزاعم استخدام القوة المفرطة وسوء المعاملة أثناء عمليات التوقيف، ومحاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات وفقاً للمعايير الدولية.

4. وقف المداهمات للمنازل من دون مذكرات قضائية أصولية صادرة عن جهة مختصة، وضمان احترام حرمة المساكن وخصوصية الأفراد.

5. مراجعة السياسات والممارسات الأمنية لضمان توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مبادئ الضرورة والتناسب وعدم التمييز.

ثانياً – الجهات القضائية والرقابية المستقلة (حيثما وُجدت):

1. ممارسة دور رقابي فعّال على عمل الأجهزة الأمنية، بما فيها الحرس الوطني، لجهة احترام الحقوق الأساسية للمحتجزين.

2. ضمان حماية المشتكين والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان من أي أعمال انتقامية على خلفية تعاونهم في التوثيق أو الشهادة.

ثالثاً – الأمم المتحدة والآليات الدولية ذات الصلة:

1. إدراج هذه الحادثة ضمن التقارير الدورية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في سوريا، مع الطلب من سلطات الأمر الواقع تقديم إيضاحات رسمية حول مصير المحتجزين والضمانات المقدمة لهم.

2. دعوة جميع الأطراف المسيطرة على الأرض في سوريا، بما في ذلك سلطات الأمر الواقع في السويداء، إلى الالتزام الكامل بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، بغض النظر عن الاعتراف السياسي بها.

3. تعزيز آليات الرصد والتوثيق المستقلة في محافظة السويداء ومحيطها، بالتعاون مع المنظمات المحلية ذات المصداقية.

رابعاً –منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية:

1. مواصلة توثيق الانتهاكات الواقعة في محافظة السويداء، بما في ذلك حالات الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة، وفقاً للمعايير الدولية للتوثيق.

2. تقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للأسر المتضررة، والعمل على إحالة الحالات الأشد جسامة إلى الآليات الدولية المختصة.

ثامناً – منهجية التوثيق

استند هذا التقرير إلى:

–شهادات ميدانية موثوقة من مركز السويداء للتوثيق والإعلام.
–توثيق مرئي يتمثل في مقطع فيديو يظهر عملية اعتقال عنيفة داخل منزل في مدينة السويداء.
–قائمة بأسماء الأشخاص الذين جرى اعتقالهم أو ملاحقتهم خلال الحملة الأمنية بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2025 في مدينتي السويداء وشهبا.